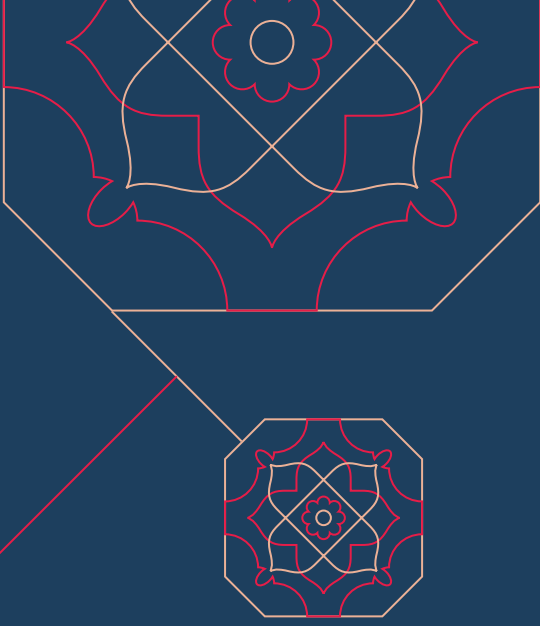


الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين IMAGES

ملخص الدراسة التي أجريت في لبنان



نظرة عامة

أصبحت العلاقات بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا محط جدل محتدم بين قوة التقاليد من جهة والتأثيرات الحديثة من جهة أخرى. وتمثل الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين (IMAGES), من خلال التقرير القطري لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الخاص بلبنان، محاولة لفهم التجارب الحياتية القائمة على النوع بين كل من الرجال والنساء الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨ و ٥٩ عامًا. وفي ظل الصراع الدائر في سوريا، وبسبب ضخامة عدد السوريين المقيمين في المجتمعات اللبنانية، تقرر ضم اللبنانيين والسوريين في عينة الدراسة (تم ضم السوريين الذين يقيمون في المناطق الحضرية فقط إلى العينة). ويقدم هذا التقرير النتائج الكمية من لبنان التي تمثل جزءًا من الدراسة متعددة الأقطار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين، والتي تشمل مصر، والمغرب، وفلسطين، ولبنان. وتؤكد الدراسات التي تُجرى بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين على أهمية فهم سلوكيات الرجال واتجاهاتهم، مما يسهل من مشاركة الرجال بفاعلية أكثر في تمكين المرأة ودعم المساواة بين الجنسين. وعلى صعيد الدول العربية، غالبًا ما كان يتم تهميش الرجال في المبادرات التي تتناول قضايا تخص الجنسين. ومن هذا المنطلق، تقدم الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين أساسًا حول كيفية إشراك الرجال في تمكين المرأة، ورفع مستوى الوعي بالمساواة بين الجنسين، والعمل على تعزيزها بصورة أكبر على الصعيدين العام والخاص.

وقد تم إصدار هذا التقرير برعاية البرنامج الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة "رجال ونساء من أجل المساواة بين الجنسين" بتمويل من الوكالة السويدية للتنمية والتعاون الدولي (Sida). وتمثل هذه الوثيقة ملخصًا للتقرير القطري الذي أجري في لبنان، بالإضافة إلى التقرير الإقليمي بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وهو متوافر على الموقع التالي: www.imagesmena.org

ونود أن نتقدم بالشكر والتقدير للشركاء في هذا البحث وهم مؤسسة "الربط بين البحث والتنمية" Connecting Research to Development (CRD) على تنفيذها للدراسة الكمية في لبنان بتوجيه من هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة بروموندو Promundo

واضعو تقرير لبنان بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين IMAGES

د/ زياد منصور، مؤسس ورئيس مجلس إدارة مؤسسة "الربط بين البحث والتنمية" CRD

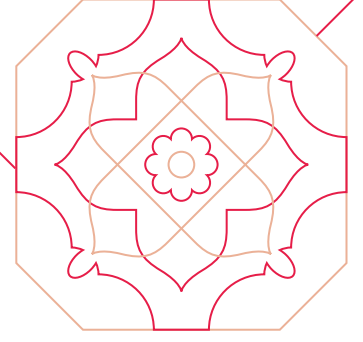
د/ ماري ديب، أستاذ مساعد علم الأوبئة والإحصاء الحيوي

مدرسة Gilbert and Rose-Marie Chagoury للطب، الجامعة اللبنانية الأمريكية

لينا براندت، منسق البرنامج، مؤسسة "الربط بين البحث والتنمية" CRD

رشاد سعيد، مسئول تصميم الدراسة الاستقصائية، مؤسسة "الربط بين البحث والتنمية" CRD

لينا توروسيان، نائب مدير البرنامج، مؤسسة "الربط بين البحث والتنمية" CRD



1. الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين التي أجريت في لبنان في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: المقدمة والمنهجية

طالما كان التطور نحو تحقيق المساواة بين الجنسين في لبنان خاضعًا للخصائص التاريخية، والسياسية، والقانونية، للدولة والتي ترسم شكل هذا التطور بلا جدال (أبو شديد ٢٠٠٧). في أعقاب انتهاء الحرب الأهلية في لبنان والتي دامت خمسة عشر سنة واستمرت حتى عام ١٩٩٠، شقت لبنان طريقها نحو التغيير الاجتماعي التحرري (ميترى وآخرون ٢٠١٦). وفي الحقيقة، يشير التصديق على كل من اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩١، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) في عام ١٩٩٧، إلى مساعي لبنان نحو تحقيق إصلاحات قانونية قائمة على حقوق الإنسان (اليونيسيف ٢٠١١). ويؤكد الدستور اللبناني على أن: "كل اللبنانيين متساوون أمام القانون، ويتمتعون بنفس الحقوق المدنية والسياسية ويتعهدون على السواء بالوفاء بالالتزامات والواجبات العامة دون أي تمييز" (الدستور اللبناني لعام ١٩٢٦، المعدل في عام ١٩٩٥). وفي الوقت الحاضر، غالبًا ما يُنظر إلى لبنان على أنه أحد أكثر الدول مساواة بين الجنسين في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الخطيب ٢٠٠٨).

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال هناك تحفظات على العديد من مواد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي تلك التي تتناول حقوق الجنسية والتمييز ضد المرأة في الزواج والعلاقات الأسرية (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ١٩٩٦). وعلاوة على ذلك، فإن النظام التشريعي والسياسي الأبوي يضع في الأصل مجموعة من العوائق التي تحول دون تحقيق المساواة المطلقة بين الرجل والمرأة (الخطيب ٢٠٠٨)، وذلك على الرغم من أن بعض التطورات الأخيرة في التشريع تبدو مشجعة.

وقد أضاف التدفق الهائل للاجئين السوريين منذ عام ٢٠١١ المزيد من الصعوبات في الفترة الأخيرة (رفعت ومهنا ٢٠١٣). وقد أدى هذا التطور إلى زيادة النقاش والتركيز على أثر النزاع الدائر على دور كل من الرجل والمرأة، وحقوق المرأة، وخاصةً فيما يتعلق بالعنف القائم على النوع (عنانى ٢٠١٣؛ وماسترسون وأوستا وجويتا وإتينجر ٢٠١٤). وفي ظل هذه البيئة المضغوطة، هناك حاجة ماسة إلى بيانات موثوقة تبرز تأثير التحولات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، على وجهات نظر الرجال حول الدور الذي يقومون به في أسرهم ومجتمعاتهم، وكيف تشكل هذه التغيرات هوياتهم كرجال وعلاقاتهم مع الآخرين. وسوف يؤدي سد الفجوة بين الجنسين، من خلال التنمية الشاملة، والتمكين، وتكوين صورة إيجابية عن الرجل والمرأة،

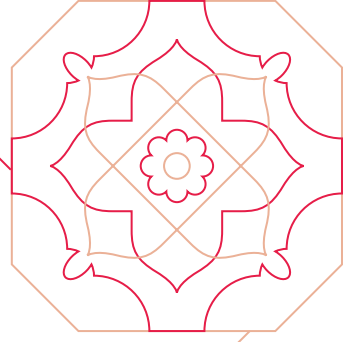
في نهاية المطاف، إلى أن يعمل الرجل والمرأة معاً من أجل تحقيق رفاهية جماعية وإنشاء مجتمعات أكثر تماسكاً (هيئة الأمم المتحدة للمرأة ٢٠١٥).

ومن أجل معالجة هذه الحاجة الماسة إلى الإصلاح السياسي القائم على الأدلة، وتحقيق التغيير في التصورات والاتجاهات، أجرى الباحثون الدراسة الاستقصائية الدولية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في لبنان، حيث وفروا بيانات ثرية جديدة عن أنماط الحياة القائمة على النوع في حياة المشاركين اللبنانيين والسوريين على مستوى الدولة.

وتهدف الدراسة إلى:

- تقييم سلوكيات الرجال واتجاهاتهم تجاه مجموعة واسعة من الموضوعات المتعلقة بالجنسين بما في ذلك المساواة بين الجنسين، ودور كل من الرجل والمرأة، وخبراتهم المتعلقة بعلاقاتهم الحميمة، والأبوة، والعنف القائم على النوع.
- مقارنة هذه النتائج باتجاهات النساء وسلوكياتهن.
- تقييم معرفة الرجال بالسياسات التي تسعى لتحقيق المساواة بين الجنسين واتجاهاتهم نحوها.
- كشف عن العوامل التي توضح التباينات في سلوكيات الرجال في حياتهم الأسرية، وعلاقاتهم الحميمة، بما في ذلك خبراتهم أثناء مرحلة الطفولة فيما يخص العنف والأعراف المتعلقة بالجنسين، والضغط، والهجرة، والبطالة، وغيرها من الموضوعات.

وعلى الرغم من أن لبنان قد وضعت تحديات سياسية، وديموغرافية، ومنهجية، خاصة أمام جامعي البيانات، إلا أن مجموعة البيانات والاستنتاجات التي تم الحصول عليها تطرح العديد من الأفكار غير المسبوقة والمفيدة حول حياة كل من الجنسين من وجهة نظر المشاركين من اللبنانيين والسوريين على مستوى الدولة. وشملت الدراسة الاستقصائية التي ضمت الأسر والتي أجريت خلال الفترة من يونيو إلى سبتمبر ٢٠١٦، من بينهم ١٠٥٠ رجلاً و ١١٣٦ امرأة^١ تتراوح أعمارهم ما بين ١٨ و ٥٩ عامًا، وينتمون إلى أصول إما لبنانية أو سورية. وشملت موضوعات الدراسة الاتجاهات تجاه المساواة بين الجنسين، والخبرات خلال مرحلة الطفولة، وما يليها، والزواج والطلاق، وديناميكيات الأسرة، وتجارب العنف، ونوعية الحياة والاتجاهات نحو التنوع الجنسي. وقد كانت العينة، التي تشمل ربع من السوريين إلى ثلاثة أرباع من اللبنانيين، متناسبة بنسبة تقريبية مع تمثيل السكان في لبنان وقت الدراسة، على الرغم من أن بعض سمات العينة (مستوى التعليم والحالة الزوجية) وجد أنها تختلف إلى حد ما عن التقديرات السابقة للخصائص السكانية على مستوى الدولة، حيث كانت العينة تضم فئات ذات مستوى تعليمي مرتفع،



ونحو نصف العينة من الذين سبق لهم الزواج، ونحو ٨٠ في المائة من الرجال مقابل ٤٠ في المائة من النساء يعملون في الوقت الحاضر، وسوف ترد هذه التفاصيل باستفاضة في التقرير الكامل. وعلى الرغم من ذلك، تقدم كل من الدراسة والعينة إسهامًا كبيرًا في مجموعة المعارف المتعلقة بالديناميكيات القائمة على النوع والاتجاهات الذكورية في لبنان.

2. النتائج الرئيسية

تم تنظيم البيانات الكاملة الخاصة بالتقرير القطري بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في لبنان كما يلي: بعد العرض الوافي في الفصول الثلاثة الأولى التي تتناول نبذة عن منهجية الدراسات الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين IMAGES وأساسها المنطقي (الفصل ١)، ثم المنهجية (الفصل ٢)، ثم خصائص العينة (الفصل ٣)، ثم تم تقسيم نتائج التقرير في مجموعات تتعلق كل منها بفكرة رئيسية في الفصل (٤). ويختتم التقرير بمجموعة من الاستنتاجات المحددة والخاصة بالدولة محل البحث مع تقديم مجموعة من التوصيات (الفصل ٥). وتشمل النتائج الأولية والرسائل التي تنطوي عليها هذه النتائج والتي يوضحها الفصل (٤) على ما يلي:

هناك اتجاه إيجابي نسبيًا نحو المساواة بين الجنسين، إلا أن النساء أكثر من الرجال دعمًا للمساواة بين الجنسين.

لا تزال الأدوار التقليدية التي يلعبها الرجل والمرأة واضحة على الصعيدين الخاص والعام، إلا أن العديد من النساء والرجال (على الرغم من قلة عدد الرجال مقارنة بالنساء) قد أبدوا اتجاهًا إيجابيًا في وجهات نظرهم نحو المساواة بين الجنسين. فبين اللاجئين السوريين، تميل الاتجاهات إلى أن تكون أكثر تحفظًا وتتسم بعدم المساواة، وذلك من خلال تبني معايير معينة للاتجاهات والسلوكيات القائمة على النوع. فقد تبنت الفئات مثل: الشباب، والحاصلون على مستوى تعليمي مرتفع، والأكثر ثراءً، ومن حصلت أمهاتهم على مستوى تعليمي مرتفع، ومن كانوا يرون آباءهم يشاركون في المهام المنزلية أثناء طفولتهم، وجهات نظر أكثر ميلًا إلى المساواة.

ويظهر المشاركون نتائج متباينة فيما يتعلق باتجاهاتهم المتعلقة بالمجالات الأخرى للمساواة بين الجنسين، حيث تظهر المرأة باستمرار اتجاهًا أكثر إنصافًا من الرجل. وقد طلب من الرجال والنساء على نحو أكثر تحديدًا ذكر آرائهم بشأن المساواة بين الجنسين في لبنان، والتقدم المحرز مستقبلاً في هذا الشأن، والآثار المترتبة عليه. وقد رفض ثلثا الرجال العبارة القائلة أن "فكرة أن الرجال والنساء متساوون لا تمثل جزءًا من تقاليدنا وثقافتنا في لبنان" على سبيل المثال. وعلى النقيض من ذلك، وافق ثلثا النساء على هذه العبارة.

كما سُئل المشاركون عن اتجاهاتهم نحو مشاركة المرأة في المناصب القيادية، والوظائف المتخصصة، وعلى الصعيد السياسي. وفي أغلب الأحيان، كان الرجال أكثر من النساء تعبيرًا عن رفضهم لتولي المرأة مناصب قيادية. وعندما سُئلوا عن دعمهم لتولي المرأة للمناصب العامة المختلفة، كان الرجال في الأغلب يدعمون رئاسة المرأة للمنظمات غير الحكومية، بينما كانوا أقل تحمسًا لتولي المرأة لمناصب قيادية دينية، أو رئاسة أحزاب سياسية، أو رئاسة الدول، أو وظائف الضباط العسكريين. وقد سُئل الرجال والنساء أيضًا عن مشاعرهم نحو زملائهم أو رؤسائهم في العمل من النساء، فضلًا عن آرائهم بشأن سياسة الحصص التي تعمل على تخصيص نسبة معينة من المناصب القيادية الحكومية والتعليمية والتجارية للمرأة. وبينما ظهر أن جميع المشاركين يشعرون بالراحة على نطاق واسع في العمل مع النساء سواء على نفس المستوى الوظيفي أو أدنى، كان الرجال أقل تعبيرًا عن ارتياحهم في العمل تحت

رئاسة سيدات. وأفادت نسبة ٩٢ بالمائة من النساء بشعورهن بالراحة في العمل تحت رئاسة سيدات، في مقابل ٧٤ بالمائة من الرجال.

خبرات مرحلة الطفولة فيما يخص العلاقات بين الجنسين

كانت خبرات المشاركين فيما يخص العلاقات بين الجنسين في الأسرة أثناء مرحلة الطفولة تتسم بالنمط التقليدي في تقسيم الأدوار.

حيث تذكر ما يقرب من ٤٨ بالمائة من الرجال، بينما تذكر ثلث النساء فقط (٣٣%)، ما كان يفعله والدهم، أو أي رجل آخر، فيما يتعلق بمشاركته في أعمال المنزل "التي تتسم تقليدياً بأنها أعمال أنثوية" بما في ذلك إعداد الطعام، وتنظيف المنزل، وغسل الملابس، أو تنظيف المرايا. وعلى العكس، كانت أكثر المهام شيوعاً والتي كان يقوم بها الأب، أو أي رجل آخر في الأسرة، تقتصر على رعاية الأطفال، والتسوق لشراء مستلزمات الأسرة، ومساعدة الأطفال في عمل واجباتهم المدرسية. وكان من المرجح على الأغلب أن يذكر الشباب من المشاركين، والفئات الأكثر تعليماً، والفئات الأكثر ثراءً، أن آباءهم كانوا يقومون بالأعمال التي تصنف تقليدياً على أنها أعمال أنثوية أثناء فترة طفولتهم.

كما أوضحت الدراسة وجود نمط تقليدي في وجهات نظر المشاركين بشأن القواعد الخاصة بأنفسهم وغيرهم من الأطفال من نفس الجنس خلال مرحلة الطفولة، مع السماح للذكور في كثير من الأحيان بالخروج من منازلهم أكثر من الفتيات. وعندما سئل المشاركون عن مشاركتهم في العمل المنزلي عندما كانوا أطفالاً، كان متوسط مشاركة المرأة في "المهام المنزلية الأنثوية" أعلى بحوالي ٠,٦ مرة أكثر من مشاركة الرجال (٥٦ بالمائة من الرجال سبق لهم المشاركة في هذه المهام مقارنة بنسبة ٨٤,٥ بالمائة من النساء).

الزواج والطلاق

عكس مفهوم المشاركين عن الزواج والطلاق اتجاهات وسلوكيات غير مفهومة. فقد أظهرت نسبة كبيرة من النساء والرجال قيمة متساوية نسبياً نحو تقديم الرعاية والأهداف القائمة على المستقبل المهني.

وقد اتفق عدد قليل جداً من المشاركين مع عبارات مثل: "إذا لم يتزوج الرجل، لن يعتبر رجلاً"، أو "لا ينبغي على الرجل أن يتزوج من امرأة أكثر تعليماً منه". وقد كان الرجال الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية أكثر تقبلاً للزواج غير الرسمي (العرفي) من النساء. وقد أعرب غالبية الرجال (٨٧,٩%) أيضاً أنهم سوف يقدرون لزواجهم إذا استمررن في عملهن بعد الزواج وساهمن في دخل الأسرة. وعلاوة على ذلك، فضل غالبية الرجال فرض سيطرتهم على زوجاتهم حيث رغبوا في معرفة أماكن تواجد زوجاتهم باستمرار. ولم يوافق نصف الرجال على السماح لزواجهم بارتداء نوعية معينة من الملابس.

أما اتجاهات المشاركين نحو الطلاق فتعكس اختلافاً كبيراً بين الرجال والنساء. فقد رأى نحو ٩٤ بالمائة من النساء أنه ينبغي أن يكون لهن الحق في الطلاق. وفي المقابل، رأى ٦٣ بالمائة فقط من الرجال أن المرأة ينبغي أن يكون لها هذا الحق. ويرى الرجال والنساء، باتفاق جاوز نسبة ٨٧ بالمائة، أن الحضانة المشتركة للأطفال هي أفضل الخيارات في حالة الطلاق. وأكد حوالي نصف الرجال والنساء على اعتقادهم بأن "الطلاق سيؤدي إلى انهيار المجتمع".

الديناميكيات القائمة على النوع في نطاق الأسرة

ذكر الرجال والنساء أن هناك انقسام على أساس النوع في الأدوار المنزلية؛ حيث أوضحوا أن النساء هن من يقمن على الأغلب بأعمال غسل الملابس، وأعمال التنظيف، وإعداد الطعام للأسرة.

وقد تحرت الدراسة الاستقصائية، بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين التي أجريت في لبنان في إطار برنامج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حول العديد من جوانب الديناميكيات القائمة على النوع

داخل الأسرة، مع التركيز على المشاركة في الأعمال المنزلية، والسلطة النهائية فيما يتعلق بالقرارات المتخذة في الأسرة، ورضا الزوجين عن حياتهما معاً أو درجة التواصل بينهما، ورعاية الأطفال. ووفقاً لإجابات المشاركين، فإن القرارات في الأسرة غالباً ما يتخذها الزوج وحده، أو الزوجان معاً، ونادراً ما تتخذ الزوجة هذه القرارات بمفردها (وتعكس هذه الآراء تجارب الطفولة في أنماط اتخاذ القرار داخل الأسرة). وقد ذكرت النساء بالإجماع تقريباً أنهن من يقمن بغسل الملابس، وتنظيف المطبخ، أو غرف المعيشة، وتنظيف الحمام أو المراض، في حين ذكر ٢٦ بالمائة فقط من الرجال الذين سبق لهم الزواج بأنه سبق لهم القيام بهذه المهام.

وفيما يخص تقديم الدعم لزوجاتهم أثناء زيارات الرعاية الصحية لمتابعة الحمل، أفاد غالبية الرجال (٨٤,٢%) بأنهم رافقوا زوجاتهم. ومع ذلك، لم يحضر هذه الزيارات سوى ٥٥,٥ بالمائة من الرجال بحضور مقدم الرعاية الصحية، في حين اختار باقي الرجال الجلوس في غرفة الانتظار، أو أوصلوا زوجاتهم عند المدخل، أو انتظروا في الخارج.

وعلى الرغم من أن الآباء يساهمون بنسبة محدودة من أعمال الرعاية اليومية، إلا أن هناك استثناءات، وهذا يشير إلى وجود قنوات يمكن من خلالها تحقيق المساواة. وكما هو الحال بالنسبة للعمل المنزلي، ذكر النساء قيامهن بالمشاركة بالقدر الأكبر في تقديم الرعاية الروتينية أكثر من الرجال. وعلاوة على ذلك، ذكر العديد من الرجال والنساء الذين شملتهم العينة أن الأب يقضي وقتاً قليلاً جداً مع أطفاله.

العنف القائم على النوع

بالرغم من اتساع رفض المشاركين في الدراسة للعنف المنزلي، تظهر المعدلات بدرجة كبيرة ارتكابهم للعنف ضد الأطفال، والتحرش الجنسي، والعنف ضد الزوجة.

وقد ذكر المشاركون في الدراسة بوجه عام تعرضهم للعنف أثناء مرحلة الطفولة، مع غالبية تعرض الذكور للعنف الجسدي في المنزل أو في المدرسة أكثر من الإناث. وبعد البلوغ، ذكر العديد من المشاركين لجوءهم لاستخدام العقاب الجسدي وغيره من أشكال العنف ضد أطفالهم. وقد اعترف حوالي نصف الرجال والنساء ممن أجري معهم لقاء شخصي أنه قد سبق لهم ضرب أطفالهم أو صفعهم على أي جزء من أجزاء الجسم، كما سبق لحوالي ربع عدد المشاركين من النساء والرجال أن ضربوا أطفالهم على مؤخرتهم أو على أي مكان آخر من الجسم باستخدام أداة مثل الحزام، أو العصا، أو أي شيء آخر. وغالباً ما يميل الرجال إلى استخدام القوة نحو أولادهم وبناتهم، بينما لم تظهر النساء أي فرق واضح بناءً على النوع في استخدامهن للعقاب الجسدي مع أطفالهن. وقد غلب على الأفراد الأكبر سناً، من ذوي التعليم المحدود والحالة المادية الأقل، أن يستخدموا العنف تجاه أطفالهم.

وقد ذكرت غالبية النساء تعرضهن للتحرش الجنسي في المساحات العامة مرة على الأقل على مدار حياتهن، ونصفهن تعرضن للتحرش خلال الثلاثة أشهر السابقة. وقد ذكر ما يقرب من ٦٠ بالمائة من النساء أنه قد سبق لهن التعرض لأحد أشكال التحرش الجنسي في الطريق، بينما ذكر ثلث الرجال ارتكابهم لهذا النوع من التحرش. وقد غلب على الرجال من ذوي الاتجاهات التي تتسم بعدم المساواة بين الرجال والنساء، والرجال الذين تعرضوا للعنف أثناء طفولتهم، أن يرتكبوا التحرش الجنسي بصورة كبيرة.

ولم يسبق أن أجري في لبنان بحث من خلال دراسة استقرائية على عينة عشوائية من الأسر فيما يخص العنف الزوجي. ولذلك، يظل من الصعوبة التأكيد على تقدير محدد لشيوع هذا النوع من العنف على مستوى الدولة. وحيث أن هذه هي الدراسة الاستقرائية العشوائية الحقيقية التي تجرى على الأسر للتجربة عن العنف الزوجي^٢ على مستوى الدولة، فقد سعت الدراسة الاستقرائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين والتي أجريت في لبنان (في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) إلى التمسك بأعلى المعايير المتعلقة بدقة البحث. ووفقاً لأعلى التوصيات الأخلاقية والأمنية المتعلقة بالبحوث التي تتناول العنف الزوجي، اتخذ فريق البحث خطوات محددة بعد أن وجد أن معدلات العنف التي ذكرها المشاركون كانت أقل من الحالة الفعلية القائمة على الأدلة (وإن كان الفارق محدوداً)، كما أن ملاحظة الخبراء أكدت أن الحالة ينبغي أن تكون كذلك. وقد شمل ذلك دراستين للمتابعة: إحداهما كيفية (شملت

٢ أنواع العنف الزوجي التي تناولتها الدراسة هي: العنف العاطفي أو النفسي، والعنف الاقتصادي، والعنف الجسدي، والعنف الجنسي.

مجموعات التركيز بمشاركة ٢٥ رجل لبناني، و ١٢ رجل سوري، و ٣٧ امرأة لبنانية، و ٢٠ امرأة سورية)، والأخرى كمية باستخدام استبيان أكثر تركيزاً (استطلع آراء ٢٤٦ رجل لبناني و ٢٧٢ امرأة لبنانية، من المقيمين في مناطق مختلفة في خمس محافظات في لبنان، وجميع المشاركين ممن سبق لهم الزواج)، وتظهر المناقشة بالتفصيل في التقرير الكامل. وإدراكاً لكافة هذه المعوقات والتحديات، تُظهر البيانات الخاصة بالدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين IMAGES أن ٣١ بالمائة من النساء في لبنان سبق أن تعرضن إلى شكل واحد أو أكثر من أشكال العنف من جانب الزوج، وأن ٢٤ بالمائة من الرجال قد أقروا بارتكابهم لشكل واحد أو أكثر من أشكال العنف ضد الزوجة.

الصحة ونوعية الحياة

قيّم كل من الرجال والنساء حالتهم الصحية على أنها في الغالب جيدة أو جيدة جداً، إلا أنهم ذكروا أيضاً بنسب كبيرة تعرضهم لضغوط العمل والمخاوف المتعلقة بالعافية الجسدية والاقتصادية.

وقد بدت أعراض الاكتئاب شائعة بين ٢٧ بالمائة من الرجال مقارنة بنسبة ٣٥ بالمائة من النساء. وبالرغم من أن النساء في الغالب يُظهرن أعراض الاكتئاب أكثر من الرجال، فقد أظهر المشاركون الأفقر من الجنسين، والذين حصلوا على التعليم الأساسي، معدلات أعلى من أعراض الاكتئاب. وقد ذكر العديد من المشاركين أيضاً مخاوفهم تجاه عافيتهم الجسدية ورفاهيتهم الاقتصادية. فقد ذكر حوالي ٩٦ بالمائة من الرجال وحوالي ٩٧ بالمائة من النساء أنهم "قلقون على سلامة أسرهم".

وعلاوة على ما سبق، تُظهر إجابات الرجال أنهم أكثر تقاعساً من النساء في طلب الحصول على الرعاية الصحية. وفي حالات الضغط، والاكتئاب، والقلق، والأفكار الانتحارية، وتعاطي المخدرات، ذكر ٣٩ بالمائة من الرجال، و٣٧ بالمائة من النساء أنهم يطلبون المساعدة من الآخرين أكثر من طلبهم المساعدة من مختصي الصحة فيما يتعلق بالاعتلالات النفسية، بينما ذكر فقط ٣ بالمائة من الرجال و٢ بالمائة من النساء أنهم يسعون لطلب المساعدة من مختصي العلاج النفسي.

وأخيراً، أظهرت الإجابات المتعلقة بسلوكيات المشاركين فيما يخص الصحة الإنجابية – والتي تم تقييمها من خلال استخدام وسائل منع الحمل واختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية – معدلات أعلى تجاه استخدام الواقي الذكري بين الرجال الذين لم يسبق لهم الزواج أكثر من النساء، إلا أنه تم تسجيل أعداد ضئيلة من الجنسين فيما يتعلق بإجراء اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية.

الاتجاهات نحو المثلية الجنسية

وقد ظهر مستوى منخفض من التسامح مع المثلية بين المشاركين.

على الأغلب، أظهر المشاركون اتجاهات سلبية تجاه المثلية الجنسية، حيث كان الرجال أقل تسامحاً مع المثلية الجنسية من النساء. وذكر ٢٧ بالمائة من الرجال، في مقابل ٥٥ بالمائة من النساء، أنه ينبغي معاملة المثليين بوصفهم جزء عادي من المجتمع. وغالبية الرجال يعتقدون أن المثلية أمر غير أخلاقي ويهدد بناء الأسرة.

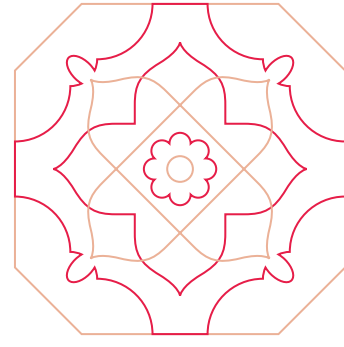
3. النتائج

ترسم الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صورة متنوعة للديناميكيات القائمة على النوع في لبنان. وتعكس السلوكيات والاتجاهات التي كشفت عنها الدراسة الاستقصائية تشابك المعايير القائمة على النوع التي تشكلها التقاليد، وتغيير تحديد هوية الجنسين، والظروف الحياتية الخاصة. فمن ناحية، يدعم بعض الرجال بشكل عام بعض أشكال المساواة بين الجنسين. ويُظهر الحاصلون على مستوى تعليمي مرتفع، والذين لديهم أمهات متعلمات، و/أو الذين شارك آبائهم في المهام التي تعتبر بوجه عام نسائية، مستويات أعلى من الاتفاق على الاتجاهات التي تدعم المساواة بين الجنسين بدرجة ذات دلالة إحصائية. ويُظهر الشباب آراءً أكثر إنصافًا إلى حد ما من الرجال الأكبر سنًا. وعلى الرغم من ذلك، تظهر النتائج في الوقت نفسه أن النساء من جميع الأعمار يتبنين اتجاهات أكثر ميلًا للمساواة من الرجال. غير أن بعض المشاركين من الذكور يذكرون تصرفاتهم بناءً على أفكار تتسم بالمساواة بشكل أكبر، بما في ذلك المشاركة في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. وبين اللاجئين السوريين، غالبًا ما تظهر الاتجاهات أكثر تحفظًا ولا تتسم بالمساواة وفقًا لمعايير معينة تتعلق بالاتجاهات والسلوكيات نحو كل من الجنسين.

أيضًا، تشير النتائج إلى الحاجة إلى إجراء إصلاح قانوني وسياسي يتم دمجها مع التغيير في التوجهات بين عموم السكان في إطار الجهود المبذولة لمعالجة التمييز القائم على النوع مثل قبول مبدأ المساواة بين الجنسين والذي لا يزال في حاجة إلى التفعيل بين جميع السكان. وبالرغم من تبني بعض الرجال لآراء تتسم بالعدالة والمساواة، إلا أن الدراسة لا تزال تؤكد على تسلط الرجال على تحركات النساء، وقدرتهن على اتخاذ القرار، وأكثر الجوانب خصوصية في حياتهن. وقد رفض المشاركون من الذكور على نطاق واسع إمكانية تولي المرأة للمناصب التنفيذية العليا. وإجمالًا، تتسم غالبًا المعايير التقليدية المتعلقة بالذكورية والأنثوية بأنها داخلية وشخصية عند كل من الرجال والنساء على حد سواء.

وبالمثل، غالبًا ما تقوم الديناميكيات القائمة على النوع داخل الأسرة اللبنانية على التفريق غير المنصف بين الرجال والنساء. وقد أكد ذلك ما تذكره المشاركون عن مشاركة آبائهم في الأعمال المنزلية وما أفاده المشاركون ممن سبق لهم الزواج عن مشاركتهم في المهام المنزلية.

وأظهرت الدراسة أن العنف كان سائدًا خلال مرحلة الطفولة لدى العديد من المشاركين. وقد تعرض العديد من الرجال والنساء خلال طفولتهم للعنف الجسدي في المنزل أو في المدرسة. كما شاهد الكثيرون أيضًا أمهاتهم وهن يتعرضن للعنف الجسدي في المنزل. وخلال حياتهم بعد ذلك، يبدو أن هذا العنف يكرر نفسه، حيث ذكر العديد من المشاركين استخدامهم للعقاب الجسدي مع أطفالهم. وكثيرًا ما يرتبط العنف الذي يعاني منه الأطفال في مرحلة الطفولة بأشكال العنف التي يمارسها البالغون، بما في ذلك التحرش الجنسي في الشوارع والعنف الزوجي. وقد ذكر أكثر من نصف النساء بأنهن تعرضن لأحد أشكال التحرش الجنسي في الشوارع، في حين أفاد ثلث الرجال فقط بأنهم ارتكبوا مثل هذا النوع من التحرش. وأوضحت الدراسة أن الرجال الذين يتبنون اتجاهات غير منصفة نحو المرأة والذين مروا بتجارب العنف في مرحلة الطفولة هم أكثر الفئات عرضة لارتكاب التحرش الجنسي.



4. التوصيات

تقدم الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين والتي أجريت في لبنان في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدليل القوي حول الاتجاهات والسلوكيات فيما يخص المسائل المتعلقة بالنوع بين اللبنانيين والسوريين المقيمين في لبنان. وبناءً على النتائج، تمت صياغة التوصيات العملية الرئيسية كما يلي:

تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال الالتزام بين القطاعات المتعددة

تعزير المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات مثل التعليم، والصحة، والاقتصاد، من خلال إجراء تقييم ودراسة لتأثير أي إجراء، أو تشريع، أو سياسة، أو برنامج، يتناول الجنسين على كل من النساء والرجال والفتيان والفتيات.

توضح البيانات التي جمعتها الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين والتي أجريت في لبنان في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن الفروق التقليدية بين الجنسين لا تزال قائمة على الصعيدين العام والخاص. وسوف يمثل وضع استراتيجية وطنية متعددة القطاعات إجراءً فعالاً لدمج وجهة نظر قائمة على المساواة بين الجنسين في جميع السياسات والبرامج، مما يضمن الاستفاضة في طرح الموضوعات الحساسة والمتعلقة بالجنسين مع تعزيز التغييرات في المعايير والقواعد. وينبغي أن تركز هذه الاستراتيجية على الإصلاحات التشريعية التي تتناول حقوق المرأة، كما ينبغي تعزيز ذلك من خلال المناقشات العامة وحملات التوعية بهدف نشر الوعي بين الرجال والنساء بشأن أهمية هذا الإصلاح وكيف أنه سيعود عليهم وعلى مجتمعهم ككل بالنفع. وينبغي أن تتسق هذه الاستراتيجية مع هدف التنمية المستدامة الخامس الذي ينص على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع السيدات والفتيات"، وبذلك يتم إشراك الرجال والفتيان بطريقة استباقية ومساءلهم عن أدوارهم في تحقيق هذا الهدف. وعلوّة على ما سبق، ينبغي أن تشمل الاستراتيجية، على سبيل المثال لا الحصر، على ما يلي:

• الإصلاحات القانونية، بما يتفق مع التشريعات والمعاهدات الدولية التي تتناول المساواة بين الجنسين (مثل: اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)).

• تحسين قدرات الخدمات الاجتماعية – من أجل منع العنف القائم على النوع والتصدّي له وغيره من الأمور المتعلقة بالنوع.

• توفير دورات تدريبية لموظفي الخدمات الاجتماعية والعاملين في تطبيق القانون تتناول التوعية باحتياجات الجنسين.

• رفع الوعي بالمساواة بين الجنسين من خلال الحملات وفي المناهج التعليمية – بناءً على الاهتمام الحالي من جانب الحكومة اللبنانية بدمج مفهوم المساواة بين الجنسين في السياسة التعليمية –

وتعزيز القدوات الذكورية التي يحتذى بها في مجال المساواة بين الجنسين.

• تعزيز بيئات العمل التي تلبّي احتياجات الجنسين والأسرة.

وتعتبر مشاركة جميع الأطراف المعنية أمرًا جوهريًا بما في ذلك وسائل الإعلام، والقطاع الخاص، والقيادات الدينية.

تعزيز الأدوار المساوية بين الجنسين في مرحلة مبكرة

رفع التوعية بين الفتيان والفتيات الصغار حول المساواة بين الجنسين من خلال الاستثمار في

تعليم الأطفال والشباب المشاركة التي تعزز دور كل من الولد والفتاة على السواء مع تجنب

التأكيد على الصور النمطية للجنسين. وقد أوضحت الدراسة الاستقصائية بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين والتي أجريت في لبنان في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تعرض المشاركين للمفاهيم التقليدية حول أدوار وديناميكيات كل من الجنسين أثناء مرحلة طفولتهم قد انعكست على اتجاهاتهم وممارساتهم التي تبنيها في حياتهم اللاحقة. ولذلك، يمكن أن تستخدم الصورة الإيجابية للأدوار المتنوعة التي يمكن أن يقوم بها كل من الجنسين في المنزل أو في الحياة العامة، كالرجال والأولاد الذين يقومون بعمل منزلي أو بمهام رعاية الأطفال، لتوعية كل من الفتيان والصغار بأن يختاروا بأنفسهم الدور الذي سيلعبونه. ويمكن استخدام المناهج التعليمية، والأدب، والمسرحيات، المخصصة للأطفال في تقليص الأفكار الشائعة للصورة النمطية عن كل من الجنسين وتعزيز المساواة بين الجنسين، ولا سيما فيما يتعلق بتقاسم المسؤوليات المنزلية، وينبغي أيضًا تدريب المدرسين على منهجيات تعليمية تراعي الفوارق بين الجنسين وتتسم بغياب العنف، وعلاوة على ذلك، ينبغي تصميم برامج تدريب لدعم قدرات الأمهات والآباء على حد سواء على تربية أبنائهم وبناتهم على أساس المساواة وتبني منهج غير عنيف في تنشئة الأطفال.

دمج السياسات الداعمة للأسرة في مكان العمل

وذلك من خلال دعم الأمهات والآباء على السواء بهدف تحقيق التوازن بين عملهم والتزاماتهم

الأسرية من خلال وضع سياسات داعمة للأسرة في مكان العمل. وقد أيد المشاركون في الدراسة الاستقصائية في لبنان ضرورة توفير إجازة رعاية طفل للآب (لا تتوافر حاليًا في قانون العمل اللبناني)، مما يشير إلى اتجاهات إيجابية نحو مشاركة الرجال في رعاية الطفل. وتعتبر إجازة رعاية الطفل للآب مهمة من أجل تحقيق بيئة منزلية قائمة على المساواة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، يعمل توفير الجداول الزمنية المرنة، ومنشآت لرعاية الطفل في مكان العمل، وخدمات رعاية الطفولة المدعومة، وأجازة مرضية للأطفال، على تسهيل التوازن بين العمل والحياة لدى كل من الوالدين. وتعتبر سياسات الحماية الاجتماعية المراعية لاحتياجات الجنسين أمرًا حيويًا لحماية العاملين وتوفير الدخل للأمهات والآباء على حد سواء.

تمكين المشاركة الاقتصادية والسياسية للمرأة

• **من خلال العمل على تمكين المرأة من المطالبة بحقوقها في المشاركة في الشؤون الاقتصادية**

والسياسية. على الرغم من أن الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان قدمت اتجاهات إيجابية بوجه عام نحو المشاركة الاقتصادية للمرأة، وبالرغم من ذلك، فإنه عند ندره فرص العمل، قرر كل من النساء والرجال إعطاء الأولوية لإتاحة فرص العمل للرجال في هذه الحالة. وقد أعرب غالبية الرجال والنساء أنه لا بد من تولي المرأة للمزيد من المناصب في السلطة السياسية، وقد اتجه الرجال والنساء، مع ذلك، إلى عدم تفضيل تولي المرأة لمناصب قيادية. ولذلك، فإن زيادة الوعي تمثل أمرًا أساسيًا في تحقيق إمكانات المرأة وحقوقها المتساوية في المشاركة في المجالين الاقتصادي والسياسي على السواء، ومن أجل مجتمع أكثر مساواة بين الجنسين للجميع. وينبغي تدريب كبار القادة الذكور في مكان العمل، بالإضافة إلى صانعي السياسات، على تشجيع ودعم المرأة في تولي مناصب قيادية. وفيما يتعلق بالمشاركة الاقتصادية، فإن المبادرات التي تعزز الفرص الاقتصادية للمرأة، مثل أنظمة دعم المشاريع النسائية، وتعزيز السياسات الاقتصادية التي تدعم المرأة، تمثل منهجية مناسبة يمكن أن تعزز من

مشاركة المرأة في سوق العمل اللبناني. ويتطلب تعزيز المساواة العمل على منهجية مزدوجة، مثل تعزيز مشاركة المرأة في مكان العمل، ومشاركة الرجل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال. وينبغي أن تفتقر التدريبات القيادية للنساء بإجراءات لتوعية الرجال بشأن دعم المرأة في مكان العمل وفي المناصب القيادية. وعلى صعيد السياسة، فإن الدعوة إلى دخول المرأة إلى الساحة السياسية، والتخلص من المعوقات التي تواجهها، إلى جانب وضع نظام تخصيص حصة لتمثيل المرأة في البرلمان، وتشجيع الأحزاب السياسية اللبنانية على دعم المرشحات، تمثل إجمالاً إجراءات مناسبة لتشجيع تمثيل سياسي يتسم أكثر بالمساواة في لبنان.

تعزيز مشاركة الأب أثناء مرحلة الحمل ورعاية الطفل

العمل على تشجيع الرجال وتيسير اصطحابهم لزوجاتهم في الزيارات الصحية قبل، وأثناء، وبعد الولادة. وقد رافق غالبية الرجال الذين شاركوا في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان زوجاتهم خلال زيارات متابعة الحمل في مراكز الرعاية الصحية، على الرغم من أن نصفهم فقط كانوا يرافقون زوجاتهم داخل مراكز الرعاية الصحية حيث يخضعن للفحص على يد مقدمي الرعاية الصحية. ولذلك، ينبغي القيام بعمل منظم في المجتمعات المحلية وفي منشآت الرعاية الصحية بشأن دعم الدور الفعال للأب لتشجيع الرجال على مرافقة زوجاتهم بصورة أكثر انتظاماً. وينبغي تطوير منشآت الرعاية الصحية وسياسات الرعاية الصحية لتعزيز مشاركة الآباء، بما في ذلك حضورهم عمليات الولادة. وينبغي تدريب العاملين في مجال الرعاية الصحية على تعزيز المساواة بين الجنسين وعلى مراعاة احتياجات كل من المرأة والرجل. ويمكن للاستثمارات في برامج الأبوة التي تهدف إلى إشراك الرجال في مراحل تطور الطفل، كجزء من البرامج التدريبية المخصصة للوالدين، أن تكون مفيدة لتعزيز السبل الإيجابية في قيام الوالدين بدورهما.

تعزيز المساواة أثناء الزواج والطلاق

من خلال السماح لكل من الرجل والمرأة بالتعبير عن رأيهما في اتخاذ القرار أثناء الزواج وبعده. وقد ذكرت نسبة كبيرة من الرجال والنساء الذين سبق لهم الزواج في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان أنهم اعتادوا على التشارك في اتخاذ القرار فيما يخص التخطيط للزواج وتنظيم ميزانية الأسرة. ويوفر هذا المنظور الحالي الذي يدعم المساواة بين الرجال والنساء نقطة انطلاق إيجابية من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في المجالات الأخرى مثل الأبوة، والأعمال المنزلية، والحياة الاجتماعية. وعلى الرغم من ذلك، فضل عدد كبير من الرجال السيطرة على زوجاتهم، كما أعربوا عن رغبتهم في معرفة أماكن تواجد زوجاتهم على الدوام، أو عدم السماح لزوجاتهم بارتداء ملابس معينة. وفي مسألة الطلاق، فضل عدد كبير من النساء مقارنة بالرجال أن تخول المرأة الحق في الطلاق. وعلى ذلك، ينبغي أن تعمل المبادرات على قبول واحترام خيارات كل إنسان وحق المرأة في إنهاء أي ارتباط. وينبغي أيضاً وضع المبادرات التي تعمل على توعية المؤسسات الدينية بشأن المساواة بين الأزواج والزوجات في سلطة اتخاذ القرار.

القضاء على أي مظهر من مظاهر قبول العنف القائم على النوع

دعم التحول نحو عدم قبول العنف القائم على النوع من خلال التصدي لأي نوع من العنف أثناء مرحلة الطفولة، وفي المنازل بين الأزواج، وفي المساحات العامة بين الغرباء. وتؤكد الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان على وجود معدلات مرتفعة من العنف ضد المرأة على الصعيدين الخاص والعام. وعلاوة على ذلك، تؤكد الدراسة أيضاً على قبول العنف الذي تأصل من خلال الممارسة ومشاهدة العنف على مدار العمر. ومن هنا تظهر الحاجة إلى إجراء إصلاحات شاملة على المستويات التشريعية والسياسية والمؤسسية لمعالجة العنف ضد المرأة، ولا يشمل ذلك فقط تجريم جميع أشكال العنف ضد المرأة، وضمان ملاحقة الجناة ومعاقبتهم، وإنما أيضاً التصدي للعنف وتوفير التمكين والدعم والحماية للضحايا. وعلى الرغم من أن قانون (٣٩٢) الذي يتناول العنف الأسري، والذي أقره البرلمان اللبناني في عام ٢٠١٢، كان القانون الأول من نوعه في لبنان، إلا أن هناك المزيد مما يتحتم فعله لضمان معالجة القانون لجميع أشكال العنف إلى جانب التأكد من تطبيقه على الوجه الأكمل. كما أن إلغاء

العمل بالمادة (٢٢٥) من قانون العقوبات اللبناني، والتي كانت تسمح للجاني في واقعة الاغتصاب أن يُفْتَل من العقاب إذا تزوج ضحيته، يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح، وعلى الرغم من ذلك، لا يزال هذا القانون يتطلب المزيد من الإصلاحات. وعلاوة على ما سبق، هناك حاجة ماسة إلى رفع معدلات التدخلات من جانب المجتمع والتي تستهدف الرجال والنساء وتعمل على تعزيز المعايير والاتجاهات الاجتماعية المفضلة من أجل دفع المساواة بين الجنسين، والتصدي للعنف ضد المرأة، وتعزيز المشاركة من جانب المتفرجين ليرفضوا العنف. وينبغي أن تعمل التدخلات المجتمعية على تعزيز مشاركة الرجال والفتيان من خلال تطبيق مناهج تعليمية تعمل على التصدي للعنف القائم على النوع وتخطب صغار الشباب والفتيات، وأصحاب الأعمال، والمعلمين، إلى جانب مشاركة المؤسسات الدينية وإقامة الدليل على البرامج التي تعمل على بناء المهارات التربوية لدى الآباء. وعلاوة على ما سبق، يعتبر تقديم الخدمات المناسبة لضحايا العنف أحد العناصر الرئيسية في التصدي للعنف ضد المرأة والاستجابة للحالات المتضررة، وذلك من أجل توفير إمكانيات لطلب المساعدة والمشورة مع عدم إغفال الأمور المتعلقة بالخصوصية والسرية.

إتاحة خدمات الصحة النفسية

من خلال وضع برامج للصحة العقلية والنفسية متوافرة للرجال والنساء في جميع أنحاء لبنان. فقد لوحظ أن الضغط والخوف من السمات الشائعة بين المشاركين في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وتعتبر المساعدة النفسية أمرًا لا مفر منه لمواكبة ضغوط الحياة اليومية. ومن المقترح أن تقوم كل من وزارة الصحة اللبنانية ووزارة الشؤون الاجتماعية بتبني دمج خدمات الصحة النفسية في شبكات الصحة الأولية ومنافذ الخدمة الاجتماعية من أجل الوفاء باحتياجات النساء والرجال، ولدعوتهم والسماح لهم بالتمتع بهذه الخدمات. وينبغي أن تكون هذه الخدمات، متمثلة في العاملين في قطاع الصحة، مراعية لمتطلبات الصحة النفسية لدى كل من الرجال والنساء.

معالجة الأمور المتعلقة بالنظرة السلبية عن الذات والصحة الجنسية

من خلال تأكيد ثقة كل من الرجال والنساء بأنفسهم وبشكل أجسامهم، إلى جانب تعزيز الوعي بحماية صحتهم الجنسية والإنجابية. أوضحت النساء المشاركات في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أنهن غير واثقات في أنفسهن وفي شكلهن أكثر من الرجال، حيث ذكر حوالي نصف الرجال والنساء أنهم يودون إنقاص أوزانهم. وقد اتضح أن المشاركين ممن سبق لهم الزواج كانوا أقل من حيث احتمالية سعيهم للحصول على الرعاية الصحية فيما يخص الأمراض المنقولة جنسيًا، بينما غلب الرفض لاستخدام وسائل منع الحمل بسبب المعتقدات الدينية، أو المفاهيم المغلوطة، أو نقص المعرفة. ولذلك، تُنصح وزارة الصحة العامة اللبنانية ووزارة الشؤون الاجتماعية بالإسراع في توفير خدمات للصحة الإنجابية تتسم بأنها مناسبة للشباب ومراعية لاحتياجات الجنسين بما في ذلك الصحة الجنسية والرعاية من الأمراض المنقولة جنسيًا في إطار الرعاية الصحية الأولية وشبكات منافذ الرعاية الاجتماعية. وتعتبر هذه الخدمات مداخل مهمة لمناقشة القضايا المتعلقة بالعنف القائم على النوع، والصحة الجنسية للجنسين مع الشباب والفتيات.

دعم الفئات السكانية الضعيفة والمهمشة

من خلال وضع برامج ثقافية تخاطب احتياجات الجنسين وتستهدف الفئات السكانية المستضعفة التي تعيش داخل المجتمعات المحلية. وفي الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان بشأن الرجال والمساواة بين الجنسين في إطار منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اتضح انتشار الضغوط والمخاوف في حياة المشاركين من محدودية الدخل ومنخفضي المستوى التعليمي. وسوف يتم إيلاء اهتمام خاص للظروف المعيشية للمجتمعات المضيفة للضعيفة، والفلسطينيين والسوريين، فيما يخص صحتهم ورفاهيتهم الاجتماعية. وسوف تساعد الحملات الجماهيرية التي تراعي الفروق الثقافية على بث هذه الأفكار في السكان، وكسر الصور النمطية للجنسين على جميع المستويات الاجتماعية.

تعزير تفهم واستيعاب قضايا كل من الجنسين

وذلك من خلال إجراء المزيد من الأبحاث حول الموضوعات الخاصة بالجنسين من أجل تعميق الفهم لكيفية تأثير الديناميكيات القائمة على النوع على حياة الأفراد ورفاهيتهم، وبهدف وضع استراتيجيات لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء. وقد أُلقت الدراسة الاستقصائية التي أجريت في لبنان الضوء على اتجاهات وسلوكيات الرجال والنساء فيما يتعلق بنظرة كل منهم للجنس الآخر، وهي ذات أهمية في فهم المعايير ووجهات النظر الاجتماعية تجاه النوع. والآن، من الضروري إجراء بحث لترجمة هذه الأدلة وتحويلها إلى تدخلات وبرامج عملية قابلة للتنفيذ، بهدف تعزيز الحوار الإيجابي حول النوع، ومن أجل دعم الاتجاهات والممارسات المؤيدة للمساواة بين الجنسين. وتشمل الموضوعات التي من المزمع بحثها ما يلي:

- الاختلافات بسبب الجنسية وغيرها من السمات الرئيسية للخلفية والتي تؤثر في تشكيل الهوية المحددة للنوع، والاتجاهات والسلوكيات نحو كل من الجنسين.
- المنهجيات المراعية للثقافة من أجل كسر الصور النمطية القائمة على النوع، وذلك بهدف تمكين الفتيان، والفتيات، والرجال، والنساء من ان يختاروا اختيارات حرة في حياتهم.
- البرامج والسياسات القابلة للتنفيذ والقائمة على الدليل والتي تعمل على دعم مشاركة الأسر والآباء في رعاية الأطفال والأعمال المنزلية.
- التمكين الاقتصادي للمرأة وارتباطه برفاهية الأسرة.
- العنف القائم على النوع، وأسبابه الجذرية، والإجراءات الناجحة للتصدي له من أجل حماية الأطفال، والرجال، والنساء الذين يعانون من العنف في منازلهم.
- التعرف على سبل بديلة وإبداعية لجمع البيانات المتعلقة بالموضوعات الحساسة مثل العنف.
- أنماط الاختلافات بين الجنسين في السعي للحصول على خدمات الرعاية الصحية، وتأثير هذه الاختلافات على رفاهية كل من الرجال والنساء.

